

# LCPS

المركز اللبناني للدراسات  
The Lebanese Center  
for Policy Studies

## تأثير الأزمات المتعاقبة على رواد الأعمال بحكم الضرورة في المناطق الريفية في لبنان - فنيديق

لينا س. مدّاح

تقرير

كانون 1 2021

تأسس المركز اللبناني للدراسات  
(LCPS) في العام 1989، وهو  
مؤسسة فكرية مستقلة وغير حزبية  
تتخذ من بيروت مقراً لها وتمثّل  
مهمتها في إنتاج ومناصرة السياسات  
التي تعمل على تحسين الحوكمة  
الرشيدة في مجالات النفط والغاز  
والتنمية الاقتصادية والمالية العامة  
واللامركزية.

هذا المشروع مدعوم بمنحة من  
مركز المشروعات الدولية الخاصة  
في واشنطن العاصمة.

حقوق النشر © 2021  
المركز اللبناني للدراسات  
تصميم بولي بود  
تنفيذ دوللي هاروني.

برج السادات، الطابق العاشر  
ص.ب. 55-215، شارع ليون،  
رأس بيروت، لبنان  
رقم الهاتف: +961 1 79 93 01  
رقم الفاكس: +961 1 79 93 02  
info@lcps-lebanon.org  
[www.lcps-lebanon.org](http://www.lcps-lebanon.org)

# تأثير الأزمات المتعاقبة على روّاد الأعمال بحكم الضرورة في المناطق الريفية في لبنان - فنيديق

## لينا س. مدّاح

لينا س. مدّاح هي باحثة اقتصادية في المركز اللبناني للدراسات. وتشمل مجالات عملها التنمية الاقتصادية والاقتصاد الإقليمي والمواقع الصناعية وديناميكيات المؤسسات والصناعات الثقافية والإبداعية. في رصيد مدّاح شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة روفيرا إي فيرجيلي في إسبانيا. أتمت، قبل انضمامها إلى المركز اللبناني للدراسات، دورة تدريبية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في البندقية، إيطاليا. شغلت منصب باحثة زائرة في مختبر الاقتصادات الإقليمية التطبيقية في جامعة إلينوي إربانا-شامبين (UIUC) في الولايات المتحدة الأمريكية، وباحثة اقتصادية في قسم الاقتصاد في جامعة روفيرا إي فيرجيلي (URV) في إسبانيا. حصلت مدّاح على منحةٍ من برنامج 'مارتي وفرانكيس كوفند' للمنح الدراسية (2017 - 2020)، وهو مشروعٌ مموّل من المفوضية الأوروبية. وشاركت في العديد من المنصات الاقتصادية الوطنية والدولية التي تناولت العلوم الإقليمية والصناعات الثقافية والإبداعية والتنمية المحلية والجغرافيا الاقتصادية.

تركت الأزمات المتعاقبة التي عصفت ببلدان على مدى السنوات القليلة الماضية، بدءًا من الانهيار المالي وجائحة كوفيد-19، وصولًا إلى انفجار مرفأ بيروت، المؤسسات الصغيرة ورؤاد الأعمال بحكم الضرورة (*Necessity Driven Businesses*) يكافحون من أجل الصمود، وذلك في ظلّ نقص المساعدة الحكومية أو انعدامها. وقد برز العديد من رؤاد الأعمال بحكم الضرورة في الأساس بهدف التعامل مع الظروف الاقتصادية الصعبة. ولكن، في ظلّ الأزمات المتتالية، تكافح هذه المؤسسات من أجل الصمود. يشكّل هذا التقرير جزءًا من مشروع أكبر يستكشف التحديات التي يواجهها رؤاد الأعمال بحكم الضرورة في المناطق الريفية في لبنان، ويقدم للهيئات الحكومية المحلية خياراتٍ سياسية تدعم أنشطتهم.

ولغرض إجراء الدراسة، تم اختيار ثلاثة مناطق من ثلاث محافظاتٍ مختلفة لإجراء تحليلٍ مقارن: وهي راشيا في البقاع، وفنيدق في عكار، وقطين وحيداب في جنوب لبنان. واستندت عملية الاختيار إلى الأسس الاقتصادية والتنوّع الجغرافي وخصائص المناطق الريفية.

ومن أجل تحديد التحديات التي يواجهها رؤاد الأعمال بحكم الضرورة في مواصلة العمل وتحقيق الاستدامة في ظلّ الأزمة الحالية، تم اعتماد منهجية بحثٍ نوعية لجمع البيانات، وطريقتين لجمعها: (1) مقابلات فردية مباشرة مع صانعي القرار المحليين في كل منطقة، و(2) مناقشات مجموعات العمل مع رؤاد الأعمال بحكم الضرورة من القطاعات الفرعية المختارة في المناطق الثلاثة. هذا وقد تمّ اختيار نحو سبعة رواد أعمال من القطاعات الفرعية المحددة لكل مجموعة عمل. ويعدّ هذا التقرير الأول ضمن سلسلةٍ مخطّطٍ لها من التقارير حول المناطق الريفية في لبنان مع التركيز على فنيدق. ويختم التقرير بتوصياتٍ سياسية لتجنّب الثغرات المعهودة للسياسات، والتي غالبًا ما تتجاهل دور البلديات في التنمية الاقتصادية المحلية. كما ويسلّط التقرير الضوء على الحاجة إلى سياسة ريادة ريفية أكثر شمولية في لبنان من خلال: (1) تمكين رؤاد الأعمال بحكم الضرورة محليًا، (2) تعزيز النمو الاقتصادي لا سيما في القطاع الزراعي، (3) تعزيز الشبكات الإقليمية، (4) إشراك الشباب، و(5) تمكين المرأة.

## مقدمة

تعدّ قرية فنيديق في محافظة عكار مثالاً صارخاً على الفقر الريفي وانعدام المساواة بين المناطق في لبنان. يسعى هذا التقرير إلى تحقيق هدفٍ ثلاثي الأبعاد: (1) استكشاف التحديات التي تواجه رواد الأعمال بحكم الضرورة في فنيديق، (2) تقييم آثار جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية والمالية وانفجار مرفأ بيروت على رواد الأعمال بحكم الضرورة في فنيديق، فضلاً عن الاستجابات الحكومية على مستوى السياسات، و(3) تقديم توصيات بشأن السياسات المصمّمة خصيصاً لكل قطاع اقتصادي. وتكتسب هذه الدراسة أهميةً قصوى بالنسبة لرواد الأعمال بحكم الضرورة، والباحثين، وصانعي السياسات، والمنظمات غير الحكومية (الدولية والمحلية)، وأصحاب المصلحة الآخرين.

يعتمد هذا التقرير منهجية بحثٍ نوعية تقوم على مقابلاتٍ معمّقة وعلى نقاشات مجموعات العمل. أنجز العمل الميداني في فنيديق، حيث استُهلّ بخمس مقابلاتٍ رئيسية معمّقة بين 6 و10 حزيران/يونيو 2021، تلتها أربعة نقاشاتٍ لمجموعات العمل في 14 و 15 من الشهر نفسه، ضمّت مشاركين من النساء والرجال الذين أتّموا سنّ الثمانية عشر عاماً، وشملت رواد أعمال بحكم الضرورة في القطاعات التالية: (1) القطاع الزراعي، (2) تصنيع الأغذية (3) قطاع البناء و (4) قطاع التجارة (السلع والخدمات). وقد بلغ العدد الإجمالي للمشاركين 36، من بينهم 35 من رواد الأعمال بحكم الضرورة غير الرسميين وواحد رسمي فقط، بمن فيهم ثمانية مشاركات يعملن بشكلٍ أساسي في الزراعة والمونة المنزلية (أربع مشاركات)، والبقالة، والمبيعات عبر الإنترنت، والإكسسوارات اليدوية، والمكياج. وكان معظم رواد الأعمال بحكم الضرورة الذين شملتهم هذه الدراسة من المؤسسات القديمة العاملة في قطاعات الزراعة وتصنيع الأغذية والبناء. في المقابل، تعمل أقليةً نسبية منهم في التجارة ومشاريع السياحة البيئية الجديدة. هذا ويبلغ متوسط عدد سكان فنيديق 35 ألف نسمة، 80% منهم من المقيمين الدائمين، مع الإشارة إلى أن أكثر من 2000 شاب من البلدة يخدمون في الجيش اللبناني.

## أبرز النتائج

لا تعود حالة الحرمان في فنيديق إلى الأزمات الحالية فحسب، بل هي نتيجة اتساع الفجوة بين الطبقات. وقد أدى هذا التفاوت المتزايد إلى تراجع النمو الاقتصادي وتقويض فرص السكان المحرومين في الحصول على تعليمٍ جيد والانخراط في العمل النظامي الذي يتطلّب مجموعةً من المهارات. وقد أكّد المشاركون أنفسهم هذه الظروف الصعبة، حيث أشاروا في المقابلات إلى أن بلدتهم (والمنطقة بأسرها) قد تعرّضت لـ 'تمييز مجحف' منذ تأسيس لبنان الكبير عام 1920. وبحسب المشاركين، لقد أدى التهميش

الذي طال بلدتهم إلى حلقة من الفقر والبطالة ونقصٍ في خيارات العمل، إلى جانب الالتحاق بالجيش أو التحوّل إلى عمّال غير ماهرين أو النزوح إلى المدينة بحثاً عن فرصٍ أفضل.

### القطاع الزراعي

تضمّ فنيديق بالفعل عددًا كبيرًا من روّاد الأعمال بحكم الضرورة العاملين في القطاع الزراعي. لكنّ المثير للاهتمام هو المشاركة الواسعة للنساء في هذا القطاع. ويواجه روّاد الأعمال بحكم الضرورة، من الفلاحين إلى المزارعين، جملةً من التحديات مردّها الأزمات المتعددة والإهمال الحكومي:

- ارتفاع أسعار البذور والأسمدة والمبيدات والمستلزمات الزراعية الأخرى: لقد أدى انهيار قيمة الليرة اللبنانية إلى ارتفاع هائل في أسعار المستلزمات بالنسبة للمزارعين الذين كانوا يعانون أصلاً من تكاليف التشغيل المرتفعة ونقص المستلزمات.

**'نحن مجبرون على شراء البذور كل عام. لقد اعتاد أجدادنا حفظ البذور من الحصاد السابق، غير أنّ البذور التي نحصل عليها الآن رديئة الجودة كونها هجينة. فلا ينبت سوى كمية صغيرة منها.'**

**— مزارع من فنيديق**

- الكلفة الباهظة لحراثة الأرض وصيانتها. تردّي جودة البذور والأسمدة والمبيدات.
- كلفة اليد العاملة لحصد المحاصيل: يتّسم سوق العمل الزراعي في لبنان بارتفاع التكاليف وتردّي ظروف العمل، ما يؤثّر على التكاليف التشغيلية والإنتاجية الإجمالية.
- تحديات الريّ وندرة المياه: بالرغم من أن فنيديق غنيّة بالمياه، إلّا أن هذه الثروة تُهدر بسبب إهمال الجهات الرسمية. ويشير المزارعون إلى غياب 'قنوات المياه الإسمنتية' في المساحات المزروعة، ما يسبّب هدرًا ونقصًا في المياه. ويُجبر المزارعون على سحب المياه من الآبار في غياب السدود أو الأبراج المائية، ما يستوجب توفير التيار الكهربائي المُكلف والذي يصعب تأمينه في لبنان. ويظهر تردّي البنى التحتية الزراعية في فنيديق جليًا بالنظر إلى مرافق الريّ القديمة وسعة التخزين غير الكافية.
- عدم وصول محاصيل فنيديق الزراعية الرئيسية إلى الأسواق، وغياب الحماية من الاستيراد.
- (8) العمل الموسمي المحدود بسبب الطقس البارد.

■ المحسوبة وإهمال الجهات الرسمية على كافة المستويات. فعلى سبيل المثال، لم يتلقَّ الفلاحون المحليون أيّ دعم من وزارة الزراعة أو من أي جهة رسمية أخرى طيلة هذه الأزمة.

إلى جانب التحديات الرئيسية التي أشار إليها رواد الأعمال بحكم الضرورة أنفسهم، تُظهر النتائج العامة انعدام التوازن في قدرة السوق في سلسلة التوريد الزراعية، حيث يُجبر صغار المزارعين على بيع منتجاتهم بأسعار متدنية، في ظلّ غياب أيّ تعاونية أو اتحاد يجمع المزارعين ويعزّز قوتهم في السوق. وفي الوقت الراهن، يستغلّ تجار الجملة، إلى حد كبير، مكانتهم في السوق على حساب المزارعين، عبر شراء المنتجات بأسعار زهيدة وبيعها بأسعار مرتفعة للعملاء. فغالبًا ما يغادر صغار المزارعين نظرًا إلى محدودية اقتصاداتهم ونقص معرفتهم بالأسواق ومحدودية الاستثمار في البنى التحتية. ويُعزى ذلك بشكلٍ رئيسي إلى الغياب التام لأي اتحاد أو تعاونية للمزارعين من شأنها أن تمنح صغار المزارعين مزيدًا من النفوذ للتفاوض على أسعار أفضل لمنتجاتهم.

## مزارعو التفاح في فينيدق: هل من أحد يسمعنا؟

يُعدّ التفاح، إضافة إلى البطاطا، أكثر ما يزرعه رواد الأعمال بحكم الضرورة الزراعيين في فينيدق. ويشكّل بيع هذه المنتجات بأسعار عادلة تحديًا بارزًا، لا سيّما في غياب أي جهة تنظيمية أو تعاونية زراعية. وبالتالي، يستطيع تجار الجملة فرض أسعارهم الخاصة عن طريق الشراء من كل مزارع تفاح على حدة بدلًا من التفاوض معهم كمجموعة.



**'يستطيع تجار الجملة بيع التفاح بخمسة أضعاف السعر الذي دفعوه لنا.'**

**'يمكننا بيع 80% من تفاحنا، وكنا نتمتع بمحصول جيد، لكنّ السياسات الحكومية الخاطئة في استيراد ما هو متوفّر لدينا أصلًا، كالتفاح والبطاطا والحمضيات، أجبرت المزارعين على التخلّص من محاصيلهم ورميها في الشوارع مرّات عديدة بدافع الإحباط.'**

وفي مواجهة هذه الصعوبات وتضخّم تكاليف الإنتاج الزراعي، اتّخذ المزارعون سلسلة تدابير متنوّعة من أجل الصمود تمثّلت بما يلي:

- زراعة جزءٍ من الأرض فقط لخفض الكلفة وإدارة الموارد المائية الضئيلة
- تغيير نوع الزراعة واستبدالها بخضروات أكثر إفادةً
- الزراعة بدون أسمدة ومبيدات

**'يمكن تخزين البطاطا لفترة أطول وبإمكانها إطعام عائلتي طوال العام.'**

**'كنت أستخدم سابقًا روث البقر، لكنني اضطررت إلى بيع الأبقار لأن العلف أصبح باهظ الثمن.'**

كشفت العديد من الدراسات عن صعوباتٍ إضافية في قطاع زراعة الفاكهة في لبنان، مع بعض التركيز على التفاح. فبحسب منظمة الأغذية والزراعة (2018)، تقع الخسائر على عدة مستويات، بدءًا من العمل في الحقل بسبب الممارسات الزراعية السيئة، ثم تستمرّ خلال الحصاد وبعده، إلى أن يصل المنتج النهائي إلى المستهلك. وتؤثّر الممارسات السيئة سلبيًا على سمعة قطاع زراعة التفاح اللبناني في الأسواق المحلية وأسواق التصدير على حدّ سواء، ما يجعل التفاح اللبناني غير صالح للتسويق.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> منظمة الأغذية والزراعة (2018)، 'دليل: منع خسائر ما بعد الحصاد في سلسلة توريد التفاح في لبنان،' متوفّر على <https://www.fao.org/3/I8148EN/i8148en.pdf>



## قطاع البناء

يُعدّ الحدادون والنجارون والدهّانون والبنّاءون والعاملون في تقطيع الغرانيت وتلميع البلاط من رواد الأعمال بحكم الضرورة العاملين في قطاع البناء في فنيدق. وبحسب المشاركين في الاستطلاع، يساهم الوضع المالي السيء في دفع الأفراد إلى هذه المهنة، حيث يُضطرّون إلى التسرّب من المدرسة والعثور على وظيفةٍ لإعالة أسرهم. باختصار، تتمثّل التحديات الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال بحكم الضرورة العاملين في قطاع البناء بما يلي:

- محدودية الفرص في قطاع البناء وتضاؤل الطلب على خدماتهم في السوق المحلية: إنّ العملاء الرئيسيين لرواد الأعمال في قطاع البناء هم بشكل أساسي من السكان المحليين، كالقوى العسكرية والموظّفين براتب محدود والمزارعين. ولقد شهد قطاع البناء في لبنان شبه جمود عقب الأزمات المالية وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية. وكشف المشاركون أنّ أيّ منازل جديدة لم تُبنّ طيلة السنوات الثلاث الماضية، وأنّهم يعتمدون على بعض التوصيلات الصغيرة.

**‘كان الطلب على عملنا يأتي بشكل أساسي من السكان المحليين الذين هم من العسكريين. فكلّ بيت في فنيدق يضمّ جنديّين أو ثلاثة. الآن وقد أصبح راتبهم معدومًا، انعدم بدوره الطلب على البناء. أحد لا يستطيع تحمّل التكاليف.’**  
— عامل بناء من فنيدق

- المنافسة الشرسة من العمال السوريين: أشار المشاركون في الاستبيان من فنيدق إلى وجود توتّرات في سوق العمل بين العمال المحليين والأجانب، وخاصة في الوظائف غير النظامية، ما يسبّب اضطرابًا اجتماعيًا وحالات من النزاع. ويعود ذلك بشكلٍ رئيسي إلى غياب الدعم الذي كان يفترض بالحكومة أن تقوم به منذ فترة طويلة لتجنّب الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق التي تعاني منها المناطق الريفية اليوم.

**‘دفعت هذه الأزمة بالناس إلى اختيار الأرخص سعرًا. حتى أن قريبي استعان بعاملٍ سوري لطلاء بعض الجدران في منزله.’**  
— عامل بناء من فنيدق

■ تدنّي الإيرادات نتيجة ارتفاع كلفة المواد الخام وهوامش الربح الضئيلة أصلاً والدفع بالتقسيط، إلى جانب المفاجآت المستمرة في تكاليف الإنتاج. وقد دفع ذلك بعض عمّال البناء إلى التفكير ملياً ببيع أدوات أعمال البناء الخاصة بهم والعودة إلى العمل في الزراعة.

### التجارة: السلع والخدمات

عمد بعض روّاد الأعمال بحكم الضرورة، بسبب الأزمة، إلى فتح متاجر بقالة، ويكافح الكثير منهم من أجل الصمود. هذا ولم يجد الشباب من روّاد الأعمال بحكم الضرورة فرص عمل أفضل لهم، ولن يتسنى للأكبر سنّاً منهم أن يتوظّفوا من جديد. لقد أفلس اثنان من أصحاب متاجر البقالة المحليين قبل عام، وأغلقا متجرهما، ثم انتقلا إلى العمل في الزراعة. وتُعتبر متاجر البقالة الريفية حيويةً بالنسبة للاقتصادات المحلية. فالإلى جانب توفير إمدادات ضرورية من الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان الطازجة، تُعدّ عائداتها أساسيةً في الدورة الاقتصادية للمتاجر المحلية المملوكة بشكل مستقل. أما التحديات الرئيسية التي يواجهونها فهي: الحفاظ على سلعهم، والقيود المرتبطة بجائحة كورونا، وصعوبة تسعير منتجاتهم.

### السياحة البيئية

تشكّل السياحة البيئية قطاعاً آخر تأثّر بالأزمات، حتى بعد أن جذبت العديد من الأشخاص للعمل فيها في السنوات الخمس الماضية. لقد اختار البعض هذا النوع من العمل لكسب دخل إضافي، فيما ترك آخرون وظائفهم القديمة للاستثمار في السياحة البيئية بالكامل. تشمل الصعوبات الرئيسية: المخاوف الأمنية، وتراجع الطلب بسبب التوتّر الاجتماعي، وفيروس كوفيد-19، وأزمة المحروقات، وارتفاع التكاليف التشغيلية للمواد الغذائية والكهرباء ومواد التنظيف.

لدى سؤالهم عن المساعدات الحكومية، اشتكى المشاركون من أن الدفعة الشهرية البالغة 400 ألف ليرة لبنانية للأسر الأشدّ فقراً غير كافية، ناهيك عن أن العديد من روّاد الأعمال بحكم الضرورة اعتبروا 'صناديق المعونة الغذائية' التي تم توزيعها على الفقراء مهينة، علماً بأن فقط روّاد الأعمال بحكم الضرورة العاملين في الزراعة افادوا عن تلقّيهم مساعدة من وزارة الزراعة، والتي لم تكن مستدامة أو كافية ولم توزّع بشكل عادل. وفي خضم هذه الأزمة، شكّل تضامن الناس شبكة الأمان الوحيدة المتاحة، حيث أرسل المغتربون مبالغ كبيرة على شكل مساعداتٍ مالية وطبيّة.

## II توصيات سياساتية

تستند التوصيات التالية إلى تحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من المخبرين الرئيسيين ومجموعات العمل، وتستهدف الاحتياجات التي أثارها المشاركون أثناء إجراء الدراسة المسحية، وهي مستندة إلى الممارسات الناجحة في التنمية المحلية والنمو في المناطق الريفية في البلدان النامية. وإلى جانب التوصيات الخاصة بقطاعات اقتصادية محددة، يتمتع صانعو السياسات بمجموعة متنوعة من الأدوات المتاحة لمعالجة الفقر الريفي وتعزيز الفرص لجميع رواد الأعمال بحكم الضرورة من خلال اعتماد تدابير في المجالات الآتية.

### القطاع الزراعي

يجب أن يتصدر القطاع الزراعي أي خطة للنمو الاقتصادي في فنيديق، كونه مصدراً رئيسياً لفرص العمل والقطاع الإنتاجي الأهم في المنطقة. ويعتمد معظم رواد الأعمال بحكم الضرورة العاملين في الزراعة في فنيديق على إنتاجهم الزراعي حصراً في كسب لقمة العيش. وعليه، يمكن تقديم مختلف أشكال الدعم للسماح لرواد الأعمال بحكم الضرورة بتحسين فرصهم في العيش الكريم.

- وضع خطة طوارئ تخفف العبء المترتب على رواد الأعمال بحكم الضرورة في المناطق الريفية على الأمد القصير، لا سيما من خلال ضمان الأمن الغذائي ضمن برامج الحماية الاجتماعية والمعونة الغذائية، والترويج للسلع الغذائية الآمنة والميسورة.
- إنشاء اتحادات وتعاونيات محلية وإقليمية تساهم في تعزيز قدرة المزارعين (بما في ذلك رواد الأعمال بحكم الضرورة الحديثين والقديما منهم، وصغار المزارعين) من خلال خطة موزعة لتشجيع النمو والتنمية، مع التركيز على توسيع وصول المزارعين إلى الأسواق. تُتيح التعاونيات لصغار المزارعين الوصول إلى الأسواق المستدامة من خلال توفير اقتصادات واسعة النطاق، سيما وأنها تسمح للمزارعين بتقاسم تكاليف المعاملات الإجمالية والموارد عبر العمليات الجماعية.
- بناء القدرات وإجراء تدريب مهني لأصحاب المصلحة المحليين من أجل تطوير مهاراتهم حول الممارسات المناسبة قبل موسم الحصاد وبعده، ما من شأنه أن يساهم في الحد من الخسائر في سلسلة توريد التفاح في فنيديق.
- تخفيف الضغط على المزارعين من خلال تقديم الدعم المالي لهم عبر دفعات مسبقة أو قروض. وسيخوّلهم ذلك العيش باطمئنان، من دون القلق بشأن تأمين حاجاتهم الأساسية من أجل الصمود على الأمد القصير. أما على الأمد المتوسط، ونظراً لانتهاء النظام المصرفي، فلا بد من التفكير في سبل بديلة كالقروض المدعومة والتأمين الزراعي.

- إعادة النظر في استراتيجيات إدارة محصول التفاح ومعالجته وتسويقه نظرًا لأهميته في اقتصاد فنيدق. قد تتمثل إحدى الأساليب المعتمدة بمعالجة التفاح محليًا. ويمكن تحويل التفاح الزائد الباقي على الأشجار إلى عصير أو مربى أو خل، ما يسمح بتوسيم هذه المنتجات وبيعها محليًا وتصديرها.
- مساعدة المزارعين في بيع منتجاتهم من خلال دعمهم في التفاوض على الأسعار والنقل واتفاقات البيع بالجملة والوصول بشكل أفضل وأكثر كفاءة إلى العميل النهائي.
- تطوير خطة زراعية لدراسة ما ينبغي زراعته ومكان زراعته، إلى جانب أنسب أشكال الزراعة. ويُعدّ هذا التوجيه أساسيًا، لا سيّما لروّاد الأعمال بحكم الضرورة الحديثين في هذا القطاع.
- تنفيذ استثمارات زراعية 'تنوعية' ذكية: يجب أن يشكّل التنوّع الزراعي، من حيث الأنواع والأصناف والسلالات وأنواع الإنتاج في التنمية الزراعية، أولوية قصوى. وقد يتمثّل ذلك بإدخال زراعة الشوفان، إذ يكثر الطلب عليه من مصنّعي المواد الغذائية المحليين، وهو يناسب النظام البيئي في فنيدق، فيما يقضي مثال آخر بتشجيع الأعمال الزراعية وبناء مطحنة للقمح والذرة.
- تشجيع التقنيات الزراعية الجديدة وأنظمة الري المتطورة، بالإضافة إلى دعم المزارعين الجدد في الزراعة العضوية والمائية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير المساعدة التعليمية والفنية لمثل هذه المبادرات القادرة على تحويل روّاد الأعمال بحكم الضرورة إلى رواد أعمال مستفيدين من الفرص.
- دعم المزارعين من خلال خفض أسعار البذور والأسمدة والمبيدات، وهي المستلزمات الرئيسية التي ينبغي دعمها. وبما أنّ المستلزمات الزراعية تُستورد بشكل أساسي، يجب تشجيع روّاد الأعمال بحكم الضرورة على تقليل اعتمادهم على الواردات، وذلك من خلال النظر في تقنيات زراعية مبتكرة من شأنها تعزيز الإنتاجية، مثل الزراعة الدقيقة والتقنيات الحيوية.
- تطوير منصة رقمية تربط المغتربين بروّاد الأعمال بحكم الضرورة للمساعدة في تحديد المصادر غير التقليدية للاستثمارات الرأسمالية وجمع أصحاب المصلحة. ويمكن للحوار الناتج تسهيل اعتماد تكنولوجيات رقمية لتعزيز الإنتاجية، إضافة إلى تصدير المنتجات الزراعية وتسويقها.
- تحديد متطلبات البنى التحتية للقطاع الزراعي وترتيب أولوياتها بمساهمة من روّاد الأعمال بحكم الضرورة وصانعي السياسات. وتكشف إحدى أبرز نتائج الدراسة المسحية عن ضرورة ملحة تقضي بتخصيص الأولوية للبنى التحتية الخاصة بأنظمة الريّ، من خلال اعتماد تقنيات الريّ المستدام وخرانات المياه.

- تطوير البنى التحتية المحلية لكفاءة الطاقة، قد تسمح للمزارعين والمؤسسات الصغيرة بالعمل باستخدام الطاقة المتجددة.
- الحدّ من الملوثات في مصادر المياه، وتأمين المياه المرشحة لسكان فنيديق.

### تمكين المرأة ومشاركة الشباب

- زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية: تشجيع مشاركة المرأة والتطور الوظيفي لها من خلال إزالة العوائق التي تحول دون اضطلاعها بدورٍ ناشط في التنمية الاقتصادية المحلية. ويقضي أحد الأمثلة على ذلك بإنشاء مصنع للخياطة (فكرة اقترحها بعض رواد الأعمال بحكم الضرورة الذين تمت مقابلتهم في فنيديق).
- مساعدة الشباب على البقاء في المدرسة لبناء أسس متينة لمستقبلهم. ويُعدّ الشباب الآتون من خلفيات محرومة أكثر عرضةً للتسرب المدرسي بشكلٍ مبكر. في المقابل، لا تزال فرص التعليم العالي محدودة في منطقةٍ مثل عكار. وينبغي تشجيع رواد الأعمال الشباب والجدد على حضور الدورات التدريبية الفنية لتحسين مهاراتهم. وعلى البلدية إشراك السكان والمغتربين والجامعات والمدارس الفنية والمنظمات غير الحكومية المحلية بهدف توفير التدريب وبناء القدرات لسدّ أي ثغرات في المهارات.

### القطاعات الاقتصادية الأخرى

- تعزيز السياسات التي تشجّع على التوظيف، خاصةً في ظلّ الأزمة الحالية، على أن تستهدف رواد الأعمال بحكم الضرورة الذين يملكون أفكارًا إنمائية والقدرة على الابتكار.
- تزويد رواد الأعمال بحكم الضرورة العاملين في قطاع البناء بأدوات ومعدّات جديدة.

### تشجيع السياحة البيئية

- تشجيع السياحة البيئية في فنيديق، لا سيما في الغابات والجبال المجاورة، حيث يمكن للزوار التنزه والتزلج ومزاولة أنشطةٍ أخرى.

يُمكن للتوصيات المذكورة أعلاه أن تشكّل محرّكًا للنمو الاقتصادي في  
فنيديق ومنطقة عكار الفقيرة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق هكذا مبادرات بدون  
تعاون اتحاد البلديات والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدولية.  
ويحاول روّاد الأعمال بحكم الضرورة الصمود بوجه واحدة من أكثر الفترات  
صعوبةً في تاريخ لبنان الحديث - وهم يحتاجون إلى تدخلٍ فوري من أجل  
اجتياز الأزمات المتعددة التي يواجهونها. هذا وتبرز الحاجة إلى جملة من  
التدخلات المنسّقة ومتعددة الأبعاد لدعم الأفراد والأسر وروّاد الأعمال بحكم  
الضرورة والمجتمع ككلّ، بغية رفع مستويات الدخل في جميع المجالات.